

إفافة العواء

[349] [له ، (مثلا) لو علمنا بعدم وءوب اءرام ىء؁ وشككنا فى أنه عالم ءتى يكون ءءصفا فى العام المءءضى لوءوب اءرام العلماء؁ أو لىس بعالم؁ فهل ىءكم بواءطة عموم العام بعدم ءءول ءلك الفرد المعلوم الءكم فى افراد العام أولا ؟ ىظهر من كءما ءهم الءمسك باصالة عموم العام؁ واستكشاف ان الفرد المفروض لىس فردا له؁ إء بعد ورود الءلىل على وءوب اءرام كل عالم؁ ىصء أن ىقال كل عالم ىءب اءرامه؁ وىنعكس بعكس النقىص إلى قولنا كل من لا ىءب اءرامه لىس بعالم؁ وهو المطلوب. ومن ءلك استءلالهم على طهارة الغسالة بانها لا ءنءس المءل [225]؁ فان كانت نءسة غير منءسة؁ لزم الءءصىص فى قضاة كل نءس ىنءس. واماال ءلك غير عزىز فى كءما ءهم وكءما ء شىءنا المرءضى (قءس سره) هذا ولكن للءأمل فىه مءال؁ لا مكان أن ىقال: إن الءمسك - باصالة ءءم الءءصىص ءء العقاء - مءءص بءال الشك فى ارادة المءكلم؁ فلو كان المراد معلوما؁ وشك فى كىففة استعمال اللفظ؁ لم نعلم من بناء العقاء الءمسك بها؁ وهذا نظىر ما ىقال من أن الاصل فى [225] كما استءل به السىء (قءس سره) واستءل الشىء الانصارى (قءس سره) لنءاستها بعدم الرافعة للءء؁ لان كل طاهر رافع للءء؁ وهذه غير رافعة؁ فلىست بطاهرة. واىضا استءل فى المكاسب لملكفة المأءوء بالمعاطاة بعدم ءواز الءصرف فى ملك الغير؁ ءىء ىءوز الءصرف فى المأءوء بالمعاطاة. وكىف كان فرق بىن المءام وبىن الءمسك باصالة الءقىقة؁ مع القءع بالمراد والشك فى الوضء؁ فان المءام ىمكن إرجاع الشك فىه إلى الشك فى المقصوء من العام ولولبا.
